فلسفة الموصول الاسمي في اللغة العربية

أ. باهي عمر
د. قويدر شنان
البريد الالكتروني:
bahiomar91@gmail.com

الملخص:
تسعى هذه الورقة للوقوف على خصائص استعمالات الموصول الاسمي في اللغة العربية، وذلك بتحديد طبيعته من الجهة النحوية، ودوره الذي يشغله في السياقات التي يرد فيها، إضافة إلى الشيات البلاغية التي يحملها والمعاني المخبوءة تحته، وقد وضع النحويون الموصول الاسمي في دائرة المعارف رغم أن التعريف الذي يفيده أقل قوة إذا قورن بالضمير والعلم واسم الإشارة، وذلك بسبب الإبهام الذي يحمله والذي لا ينجلي إلا بصلته التي تحدد له معناه، فصارت ملازمة له فشكل معها مركبا واحدا صارا بذلك كالكلمة الواحدة.

Abstract

Cet article cherche à prendre position sur les propriétés des utilisations des pronoms relatifs en langue arabe et à déterminer sa nature grammaticale et rhétorique et sa signification dans le contexte linguistique .lesdites ont classé le pronom relatif dans le cercle de la connaissance malgré une définition non impuissante comme le pronom et le savoir parce que l'abstruosité qui devient un composé te devient un mot

يطلق النحاة على نوعين من الأسماء دون غيرهما مصطلح (الإبهام) أو (الاسم المبهم) وهم يقصدون: أسماء الإشارة وأسماء الموصول[1].والمقصود بالمبهم إمكانية وقوعه على كل شيء من حيوان ونبات وغيرها ولا تخص مسمى دون مسمى[2].وهذه التسمية مأخوذة من (أبهمت الباب) إذا أغلقته، (واستبهم على الجواب) (أي استغلق) وكذلك هذه الأسماء إنما وضعت في الأصل لما استبهم على المتكلم اسمه أو أراد هو إبهامه على بعض المخاطبين[3].

يشيع في عرف النحويين أن الموصول الاسمي من جملة المعارف. وذلك لأنه موضوع على أن يستعمله المتكلم به في معلوم عند المخاطب بواسطة جملة الصلة، ومن أجل هذا تجدهم يشترطون في جملة الصلة أن تكون معهودة للمخاطب[4].ويرى جمهور النحويين أن الاسم الموصول اكتسب تعريفه من صلته التي يجب أن تكون جملة، لكن هذا القول يدفعنا إلى طرح إشكال مفاده:

كيف يكتسب الاسم الموصل التعريف من صلته التي هي جملة مع أن الجملة في عرف النحويين نكرات؟

ولم يغفل النحويون عن هذا أما عن كون الجملة نكرات فهذا أمر مسلم به أما عن تعريفها إياه فكان عن طريق التقييد –تقييد الصلة بالموصول- وهذا التقييد تخصيص. يقول ابن الحاجب: «ولو سلمنا أيضا فالمخصص في الحقيقة تقييد الموصول بالصلة كما أن (رجل) و(طويل) لا تخصيص في كل واحد منهما على الانفراد، وقد حصل التخصيص بتقييد الموصوف بهذا الوصف، فالمقصود: أن تقييد الشيء بالشيء تخصيص وإن كان المقيد به غير خاص وحده»[5]

والموصول في عرف النحويين هو: «هو من الأسماء ما افتقر أبدا إلى عائد أو خلفه، وجملة صريحة أو مؤولة غير طلبية ولا إنشائية »[6] وحده ابن الحاجب بـ «مالا يتم جزاء إلا بصلة وعائد»[7] وهو عند ابن يعيش: «ما لا يتم بنفسه ويفتقر إلى كلام بعده تصله به ليتم اسما فإذا تم بما بعده كان حكمه حكم سائر الأسماء التامة فيجوز أن يقع فاعلا وأن يقع مفعولا.. »[8]وفي اللغة العربية هناك أسماء تفتقر إلى جملة من بينها (حيث، إذ، إذا) والفارق بينها وبين الموصول أن هذه الأسماء مستغنية عن عائد، بخلاف الموصول.[9]والموصول وصلته والعائد هو بمثابة الكلمة الواحدة فقولك:(الذي ضربته) هو بمنزلة قولك

(محمد) .[10]وجميع الأسماء الموصولة مبنية ماعدا(اللذان واللتان ،واللذين واللتين) وسبب بنائه أنه لما كان مفتقرا إلى ضميمة توضحه وجب بناؤه لأنه صار كبعض الكلمة وبعض الكلمة لا يستحق الإعراب ،أو يمكن القول بأنه أشبه الحرف من حيث أنه لا يعتد بنفسه ولابد من كلام بعده فصار كالحرف الذي لا يدل على معنى في نفسه.[11]ويلعب الموصول في الجملة العربية دورا بارزا حيث يتوصل به لوصف المعارف بالجمل وذلك أن الجمل في حكم النكرات فلا توصف بها المعارف يقول ابن يعيش: « (الذي)وأخواته مما فيه لام إنما دخل توصلا لوصف المعارف بالجمل وذلك أن الجمل نكرات فهي تجري أو صافا على نكرات ....فجاؤا بالذي متوصلين بها إلى وصف المعارف بالجمل»[12].فالموصول في الجملة بمثابة الألف واللام في الاسم المفرد[13].

وتقسم الأسماء الموصولة إلى:

1: ما هو نص في معناه :والنص هو ما وضع لمعنى واحد وهو[14] (الذي)للمفرد المذكر العالم، فمنه المنزه عن الذكورة والأنوثة نحو قوله تعالى [وقالوا الحمد لله الذي صدقنا وعده][الزمر: 74]) والعالم المذكر :[والذي جاء بالصدق وصدق به أولئك هم المتقون][الزمر: 33]) وغير العالم نحو:[لا يحزنهم الفزع الأكبر وتتلقاهم الملائكة هذا يومكم الذي كنتم توعدون][الأنبياء: 103].[15]وفيه ست لغات: إثبات يائه وحذفها مع بقاء الكسرة، وحذفها مع إسكان الذال وتشديدها مكسورة ومضمومة، والسادسة حذف الألف واللام وتخفيف الياء ساكنة[16].ويكتب (الذي) و(التي) بلام واحدة وإن كان الأصل كتابتهما بلامين، وذلك لكثرة كتابتهما وكذلك للفرق بين رسمه ورسم (اللذين)مثنى في الجر والنصب لا الرفع لحصول الفرق فيه بالألف في المثنى[17]ويرى أبو علي الفارسي أن الذي من الموصولات الحرفية ويستدل على ما ورد من القرآن وهو قوله تعالى[وخضتم كالذي خاضوا] [التوبة: 69]ف،(الذي)مفرد وما بعده جمع فلو كان موصولا اسميا لكان قيل(كالذي خاض)أو (كالذين خاضوا)وقد أجاب ابن هشام على ذلك بوجهين[18]:

*أن (الذي) اسم موصول صفة لموصوف محذوف وتقدير الكلام خضتم خوضا كالخوض الذي خاضوا.

*أن (الذي) اسم موصول للجمع وأصله(الذين)فحذفت النون كما في قول الشاعر:

وإن الذي حانت بفلج دماؤهم هم القوم كل القوم يا أم خالد.

فإن الكلام يدل على أن المراد لو أن الذين حانت بفلج دماؤهم فحذف النون. ويمكن أن تصدق (الذي) على الجمع وذلك إذا لم يقصد بها مخصص حملا على قوله تعالى (والذي جاء بالصدق وصدق به أولئك هم المفلحون) فلو لم يكن مرادا به جمعا لم يشر إليه بجمع ولا عاد إليه ضمير جمع[19].

-وللواحدة المؤنثة(التي) ولها ما للذي من أحكام ولغا ت[20]. وفي تثنيتهما تقول (اللذان واللتان) بالألف رفعا و(اللذين واللتين) بالياء المفتوح ما قبلها نصبا وجرا وكان القياس في تثنيتهما أن يقال في تثنية (الذي) (اللذيان)وفي (التي) (اللتيان) مثل قولنا في(القاضي) (القاضيان)ولكنهم عدلوا عن ذلك للتفرقة بين تثنية المبني ك (الذي والتي) وتثنية المعرب ك(القاضي).[21]وتثنية هذه الأسماء ليست تثنية حقيقية صناعية. وإنما هي صيغة للدلالة على التثنية إلا أنها جرت على منهاج التثنية الحقيقية في الإعراب لقربها من الأسماء المتمكنة، وأيضا أن هذه الأسماء متوغلة في التعريف لا يفارقها ومما هو شائع في عرف النحويين أن التثنية تسلب الاسم حق التعريف وتوقعه في حوض النكرات لأن حد المعرفة ما خص الواحد من جنسه ولم يشع في أمته وإذا ثني فقد شورك في اسمه[22].و(الذي)و(التي) هما بمثابة الأصل لغيرهما

فإن غيرهما إذا أشكل أمره يستدل على موصوليته بصلاحية موضعه(الذي) إن كان مذكرا و(التي) إن كان مؤنثا. فمثلا(من)و(ما) فإنهما قد تستعملان في الشرط والاستفهام وغيرهما، ولايعرف معناهما في الموصولية إلا بوضع (الذي) و(التي) مكانهما[23].

ولجمع المذكر نجد (الذين)ويختص بالعقلاء لأنه على صورة ما يختص بهم كالزيدين والعمرين. والمراد بالعقلاء العقلاء حقيقة أو تنزيلا نحو قوله تعالى [إن الذين تدعون من دون الله عباد أمثالكم] [الأعراف: 194]) بتنزيل المشركين الأصنام منزلة من يعقل.[24]وهو مبني في كل الأحوال وسبب بنائه أنه لم يجر على سنن الجموع لكونه أخص من واحده(الذي) فهو للعاقل وغيره، أما الجمع فهو مختص بالعقلاء فقط[25].

ومن العرب من يجري (الذين) مجرى جمع المذكر السالم فيجعلونه بواو في الرفع، وبياء في الجر والنصب، وأنشدوا قول الشاعر[26]: نحن اللذون صبحوا الصباحا يوم النخيل غارة ملحاحا

والجمع الثاني الخاص بالمذكر هو (الألى) مقصورا كقول الشاعر[27]:

وتبلي الألى يستلئمون على الألى تراهن يوم الروع كالحد القبل.

وقد يقال في (الأولى) (الألاء) بالمد ومنه قول الشاعر[28]:

أبى الله للشم الألاء كأنهم سيوف أجاد القين يوما صقالها.

ولجمع المؤنث[29]:

اللائي واللاتي بإثبات الياء وقد تحذف وقد يتقارض الألى واللائي فيقع كل منهما مكان الآخر قال الشاعر

-محا حبها حب الألى كن قبلها وحلت مكانا لم يكن حل من قبل

فـ(الألى) هنا بمعنى اللائي

-فما آباؤنا بأمن منه علينا اللائي قد مهدوا الحجورا

فـ(اللائي) هنا بمعنى(الألى)

و(الألى والذين) من أسماء الجموع لأنه لا واحد لها من لفظها وإطلاق الجمع عليها اصطلاح لغوي[30].واختلف النحاة في (الالف واللام) في (الذي وأخواتها) فذهب قوم إلى أنها زائدة للتعريف كماهي في (الرجل) وذهب آخرون إلى أنهما زائدتان والمراد بهما لفظ التعريف لامعناه وذلك أن لام التعريف لا تأتي زيادتها لازمة فقد تسقط تقول: الرجل ورجل. الغلام وغلام.ولاتجدهم يقولون في (الذي) لذ. فدل على أنها زائدة لغير معنى التعريف كما يزاد غيرهامن الحروف، إضافة إلى ذلك أن كثيرا من الأسماء الموصولة معراة من الألف واللام وهي مع ذلك معرفةكـ (من، ما، أي.).[31] وقد تحذف (ال) من (الذي)و(التي)و(اللذان)و(اللذين)و(اللاتي) وهي لغة حكاها ابن مالك وقرئ (صراط لذين أنعمت)[32].

2: الأسماء الموصولة المشتركة:

والمشترك من الأسماء الموصولة هو الموضوع لمعان متعددة بلفظ واحد أي يكون شاملا لجميع من في صلته، فيأتي للمفرد المذكر والمؤنث ولتثنية كل منهما وجمعه[33]

وفروعه:

(من) وهي لذوات من يعقل نحو قوله تعالى [ومنهم من يستمع إليك] [الأنعام:25]) وهي اسم بدليل أنه يحسن أن تقع مبتدأ وخبر وفاعل...وهي مبنية كما كانت (الذي)مبنية. وقد تجري(من) على من لا يعقل وذلك في بعض الأمور التي حددها النحاة والمفسرون. و(من) تكون بلفظ واحد للمذكر والمؤنث مفردا أومثنى أو مجموعا، والأكثر في ضميرها اعتبار اللفظ نحو قوله تعالى [ومنهم من يمن به][يونس:40] وقد يعتبر المعنى بعد اللفظ كثيرا نحو قوله تعالى[ومن الناس من يقول][البقرة: 8] وأما الاقتصار على اعتبار المعنى ثم اللفظ فقد منعه بعضهم وعلله بأنه يكون

إلباسا بعد البيان بخلاف اعتبار اللفظ ثم المعنى فإنه يكون تفسيرا.[34]وتختلف (من)عن(الذي) في أنها لا توصف كما توصف(الذي).ولايوصف بها كما يوصف بـ(الذي) فنحن نقول: جاءني زيد الذي قام. وجاء الذي قام الظريف، فنستطيع أن نصف (الذي) كما نستطيع أن نصف بها.ولانفعل ذلك مع (من) وسبب ذلك أنها لم تشابه الأسماء المتمكنة وشابهت المضمرات بنقص لفظها فهي على حرفين والأسماء الظاهرة لا تقل على ثلاثة أحرف[35].

و(ما) لما لا يعقل نحو قوله تعالى [والله خلقكم وما تعلمون] [الصافات: 96]) أو لصفة من يعقل قال تعالى [والسماء وما بناها] [الشمس:04]أي وبنيانها[36]و(من) و(ما) الموصليتان يصطلح عليهما أحيانا بمصطلح المعرفة الناقصة وذلك لاحتياجها لزوما إلى الصلة التي تتم معناهما [37]

-وأما(أل) فهي للعاقل وغيره ومذهب الجمهور على أنها اسم موصول، وذهب المازني إلى أنها حرف موصول وقد عدها الأخفش حرف تعريف، وحجته أن العامل يتخطاها كما يتخطها مع الاسم الجامد مثل الرجل تقول: مررت بالقائم فالمجرور هو (القائم)وليست (ال)فلو كانت اسما لكان لها موضع إعرابي، واستحقت الصفة التي بعدها الإهمال، لأن الصلة لا يسلط عليها عامل الموصول، وأجيب عن ذلك بأن الإعراب قد نقل إلى ما بعدها لكونها على صورة الحرف. ولو كانت حرفا موصولا كما زعم المازني لأوّلت مع ما بعدها بمصدر[38].والدليل على اسميتها عود الضمير عليها في نحو: قد أفلح المتقي ربه، والضمير لا يعود إلا على الأسماء. إضافة إلى ذلك أن الوصف يعمل معها بلاقيد ولو كانت معرفة لكانت مبعدة من شبه الفعل، فلايكون الوصف معها عاملا[39]ولذلك يجب أن تأول الصفة بفعل ليكون في حكم الجملة المصرح بجزأيها ولأجل هذا عطف على اسم الفاعل الموصول به فعل صريح نحو قوله تعالى[والعاديات ضبحا] [العاديات: 01][40].أما صلتها فتكون صفة محضة اسم فاعل كقوله تعالى[والذين ءامنوا بالله ورسوله أولئك هم الصديقون][الحديد: 18] أو اسم مفعول نحو [والسقف المرفوع والبحر المسجور][الطور: 5-6] أما الداخلة على الصفة المشبهة نحو(الحسن)فهي حرف تعريف[41].وصلة(ال) لا تكون جملة بل مفردا وذلك لأنهم حملوها على(ال) المعرفية وعلة هذا الحمل أنها جاءت مشاكلة لها في اللفظ[42].وقد وقع وصلها بالجار والمجرور والجملة الاسمية للضرورة الشعرية فمن الأول قول الشاعر[43]:

من لايزال شاكرا على المعه
فهو حر بعيشة ذات سعة

ومن الثاني قول الشاعر:

من القوم رسول الله منهم
لهم دانت رقاب بني معد

ويرى ابن الحاجب أنه لا مانع من تقديم معمول صلة (ال) عليها إذا كان ظرفا كما في قوله تعالى [وكانوا فيه من الزاهدين] [يوسف: 20] وحجته أن (ال) على صورة الحرف المنزل جزءا من الكلمة فكانت كغيرها من الأجزاء التي لا تمنع التقدم.

وتختلف (أل) عن (الذي) فـ: أن (الذي) أوسع في مجال الإخبار من (ال) حيث تختص بالجملة الاسمية والفعلية بخلاف (ال)حيث يتم الإخبار بها بالجملة الفعلية فقط، فلو قيل أخبر عن(زيد)من قولك (قام زيد) لقلت (الذي قام زيد، أو القائم زيد) لو قيل أخبر عن(زيد)من قولك (زيد منطلق) لقلت :(الذي هو منطلق زيد) ولو أخذت تخبر عنه بـ(أل)لم يصح لأنك تحتاج أن تنقله إلى اسم الفاعل واسم الفاعل لا يكون من الاسم.[44]

-(ذو) الطائية وإنما تكون موصولة في لغة طيئ خاصة تقول (جاءني ذوقام) وسمع في كلام بعضهم (لا وذو في السماء عرشه) وقال الشاعر:

فإن الماء ماء أبي وجدي
وبئري ذو حفرت وذو طويت[45]

وبناؤها هو المشهور وبعضهم يعربها بالحروف حملا على (ذو) بمعنى صاحب وذلك للشبه اللفظي الواقع بينهما وقد سمع من يقول (جاءني ذو يقوم، ورأيت ذا يقوم، ومررت بذي يقوم)[46].

(ذا) وشرط موصولتها ثلاثة أمور[47]:

*ألا تكون للإشارة نحو قولك: من ذا الذاهب. فإنها إذا كانت للإشارة تدخل على المفرد والمفرد لا يصلح أن يكون صلة لغير(ال).

*ألا تكون ملغاة إلغاء حكميا أو حقيقيا.

*أن يتقدمها استفهام بـ(ما) باتفاق من البصريين أو بـ(من)على الأصح.

والذين منعوا تركيب (ذا) مع (من) واشترطوا (ما)فقط. ذلك أن (ما) تجانس(ذا) لما فيها من الإبهام بخلاف (من) فإنها لا إبهام فيها لاختصاصها بمن يعقل وقد رُد هذا الرأي بحجة أن بقية أدوات الاستفهام مثل (ما) في الإبهام فلاخصوصية لإلحاق من دونها[48].ف (ذا)يمكن أن تلغى حكما وذلك إذا اعتبرت مع (ما) بمثابة الاسم الواحد مستفهما به، ويمكن أن تلغى حقيقة وذلك بأن تجعل زائدة. وهذا حملا على رأي الكوفيين الذين يرون جواز زيادة الأسماء ويظهر أثر الإلغاءين في نحو: سألته عمذا؟ فإذا ثبتت الألف مع الجار فالإلغاء حكمي وإذا حذفت فالإلغاء حقيقي[49] وخصت الاستفهامية بحذف الألف للتطرف نحو قوله تعالى [عم يتساءلون] [النبأ: 1]، وصينت الموصلية عن الحذف لتوسط الألف لأن الصلة والموصول بمنزلة الاسم لواحد كقوله تعالى: **(وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَٰؤُلَاءِ شُفَعَاؤُنَا عِندَ اللَّهِ ۚ قُلْ أَتُنَبِّئُونَ اللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ ۚ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ (18)**50.

-(أي)بفتح الهزة وتشديد الياء ويرى (ثعلب) أنها لا ترد موصولة بحجة بأنه لم يسمع: أيهم هو فاضل جاءني. ويرده قول الشاعر: (إذا ما لقيت بني مالك فسلم على أيهم أفضل) والشاهد فيه أن (أيهم) مبنية على الضم وغير الموصولة لا تبنى ومعنى البيت لا يقوم بغير الموصولة[51].وهي تفيد تبعيض ما أضيفت إليه لذلك لازمتها الإضافة لفظا أو تقديرا[52].و(أي) هذه لا تضاف إلى نكرة ولايعمل فيها إلا مستقبل متقدم واشترطوا في العامل فيها شرطين[53]:

-أن يكون مدلوله الزمان المستقبل.

-أن يقدم عليها في الكلام.

أما من ناحية تقدم العامل عليها في الكلام فمن أجل أن يظهر الفرق ما بين الموصولية وبين الشرطية والاستفهامية، لأن أسماء الشرط والاستفهام لا يعمل فيها ما قبلها لأن لها صدر الكلام. وأما من ناحية الاستقبال فذلك لأن (أي) وضعت على أن تستعمل في مبهم وأنت لو قلت: يعجبني أيهم يقوم. كان بمثابة قولك: يعجبني الشخص الذي يقع منه القيام في المستقبل كائنا من كان. أما لو قلت: يعجبني أيهم قام. والفعل الماضي يدل حصول حدثه قبل زمن التكلم فإن المعنى حينئذ يكون: يعجبني الشخص المعين الذي وقع القيام منه. وهذا يخالف لطبيعة(أي)[54].وهذا رأي الكوفيين أما البصريون فلا يشترطون هذه الشروط فهم لا يرون ضرورة تقدم عاملها عليها أو استقباله[55]. وحكى ابن كيسان أن هناك من يثنيها ويجمعها، فيقولون: -أيان وأيتان وأيات-وهي معربة في جميع الأحوال إعراب المثنى والجمع ولك أن تصرح بالمضاف إليه كأن تقول: أيتهن أياهم وأياتهن... وعلى هذه اللغة لا تكون أي من الموصول المشترك.[56]

وكما قلنا إن (أي) تحتاج إلى كلام بعدها يبينها كما تحتاج إليه(الذي) وغيرها والفرق بين (أي) و(الذي) أن (أي) تفيد تبعيض ما أضيفت إليه بخلاف(الذي) ولذلك لزمتها الإضافة، فإذا قلت: لأضربن الذي في الدار. لم يكن في الجملة ما يدل على أن المضروب واحد من جماعة بخلاف لو استعملت (أي)[57].

جملة الصلة:

وقد اشترط النحويون أن تكون الصلة جملة وليس مفردا وعلة ذلك يبين عنه ابن الحاجب حيث يقول: «أن الصلة ينبغي أن تكون جملة ،لأن الحكم على شيء بشيء من مضمونات الجمل،أو ما أشبهها من الصفات مع فاعله،والمصدر مع فاعله،ولما كان اقتضاء الموصول للحكم وضعيا،لم يستعمل من جميع ما يتضمن الحكم إلا ما يكون تضمنه له أصلا لا بالشبه وهو الجملة »[58]وينبغي أن تكون الجملة التي تقع صلة معلومة عند المخاطب لأن الغرض منها تعريف المذكور بما يعلمه المخاطب من حاله ليصح الإخبار عنه بعد ذلك[59].تقول (جاءني الذي فاز) إلا لمن عرف فوزه وجهل مجيئه فالاسم الموصول هنا بمثابة(ال) العهدية التي تعرّف المفردات. وقد يراد من الاسم الموصول الجنس فلاتكون صلته معهودة وذلك نحو قوله تعالى:(والتي يأتين الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن أربعة منكم) فليس المقصود هنا نساء معلومات بل جنس النساء[60].

وقد تأتي الصلة مبهمة إذا أريد بها التفخيم أو التهويل[61] فمن الأول قوله تعالى [فأوحى إلى عبده ما أوحى] [النجم: 10] ومن الثاني قوله تعالى: **(فَأَتْبَعَهُمْ فِرْعَوْنُ بِجُنُودِهِ فَغَشِيَهُم مِّنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ)**. [طه: 78]. والفارق بين الصلة والخبر. يكمن في أن الخبر ينبغي أن يكون مجهولا عند المخاطب لأن الغرض من الخبر إفادة المخاطب شيئا من أحوال من يعرفه فلو كان ذلك معلوما عنده لم يكن مفيدا شيئا فلذلك لا تقول: جاء الذي قام إلا لمن عرف قيامه لأن جاء خبر وقام صلة[62]واشترط النحويون أن تكون جملة الصلة خبرية ولا يصح الوصل بالجملة الإنشائية[63].لأن مضمون الإنشائية لا يعلم إلا بعد إيراد صيغتها[64].وأما الوصل (بالجملة القسمية) فقد اختلفوا فيه لأن القسم لا يحمل على ظاهره فا المقصود من الإفادة هو جملة جواب القسم ولاشك أ ن جملة الجواب خبرية .وجعلوا منه قوله تعالى: **(إِنَّ مِنكُمْ لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ فَإِنْ أَصَابَتْكُم مُّصِيبَةٌ قَالَ قَدْ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيَّ إِذْ لَمْ أَكُن مَّعَهُمْ شَهِيدًا (72)**. النساء: و[**إِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ۚ إِنَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ(111)** [هود:[65]

وإذا وقعت الصلة ظرفا أو مجرورا فلا بد أن تكون تامة مفيدة فائدة يحسن السكوت عليها، ويكون متعلقها فعلا محذوفا تقديره (استقر) ولايجوز تقديره بـ(مستقر) ونحوه لكونه مفردا والصلة ينبغي أن تكون جملة[66]. وجملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب وذلك أنه لا يصح وقوع المفرد موقعها بالإضافة إلى ذلك أن جملة صلة الموصول هي متممة للاسم الموصول فهي كالجزء منه والجزء من الاسم لا محل له الإعراب[67].

ويشترط في جملة الصلة أن تشتمل على عائد وهو ضمير يعود إلى الموصول ويربطه بالصلة ويجب فيه إذا كان راجعا إلى الموصول الخاص أن يكون مطابقا له إفرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا، أما إذا كان راجعا إلى الموصول المشترك فيجوز فيه المطابقة وعدمها[68].والعائد قد يكون زائدا على جزأي الإسناد الذي اشتملت عليه الصلة وقد يكون أحد جزأي لإسناد هذا مع إمكانية حذفه مع الموصولات ماعدا (ال)[69].

وقد يقوم مقامه اسم ظاهر وهو قليل نحو قول الشاعر[70]:

سعاد التي أضناك حب سعاد
وإعراضها عنك استمر وزاد

أي أضناك حبها فأقام الظاهر مقام المضمر.

والاسم الموصول وصلته والعائد هذه الأشياء هي بمثابة الاسم المفرد فقولنا (الذي ضربته) بمقام قولنا(محمد) مثلا. فلما استطالوا الصلة استساغوا الحذف فيها. وذلك بشرط أمن اللبس. وألا يصلح الباقي لأن يكون صلة كاملة. ولحذف العائد أحكام نوجزها في الآتي:

1: يجوز حذف العائد المرفوع إذا كان مبتدأ مخبرا عنه بمفرد.[71] وشرط الخبر المفرد لأنه بعد حذف المبتدأ لا يصلح أن يقع المفرد صلة. ومثاله قوله تعالى [وهو الذي في السماء إله وفي الأرض إله] [الزخرف: 84]) فقوله(إله) خبر لمبتدأ محذوف على تقدير: هو إله فصح حذف العائد[72] ولا يحذف في نحو (جاء اللذان قاما) أو (ضربا) لأنه غير مبتدأ ولافي نحو (جاء الذي هو يقوم) أو (هو في الدار) لأن الخبر غير مفرد، والباقي صالح لأن يكون صلة[73].

2: يجوز حذف المنصوب إن كان متصلا والعامل فيه فعل أو وصف غير صلة (ال) نحو قوله تعالى [ويعلم ما تسرون وما تعلنون] [التغابن: 4] والتقدير: يعلم الشيء الذي تسرونه والشيء الذي تعلنونه. ولايجوز الحذف في (جاء الذي إياه أكرمت) لأن العائد فيه فقد شرط الاتصال. و(جاء الذي إنه فاضل) فالعامل في العائد ليس الفعل ولا الوصف فلا يجوز الحذف. أو (أنا الضاربة) لم يجز الحذف لأن العامل فيه وصف واقع صلة (ال)[74].وحذف العائد المنصوب بالفعل أكثر من المنصوب بالوصف وعلة ذلك لأن الأصل في العمل للفعل فهم يتصرفون في معموله كثيرا، وعمل الوصف فرع في العمل ومن شأن الفرع أن يكون ضعيفا في العمل[75].وحذف العائد المنصوب أكثر من العائد المرفوع أو المجرور وذلك لأن المنصوب فضلة أما المرفوع فهو عمدة في الكلام وأما المجرور فإن حذفه يلزم منه حذف الجار فيؤدي إلى الاختلال والحذف الكثير[76].

المعاني البلاغية للأسماء الموصولة:

ذكرنا أن الاسم الموصول من المبهمات التي تتعرف بصلتها الكاشفة عن دلالتها، وهذا الإبهام الذي يحمله الاسم الموصول يحدث في نفس المتلقي تشوقا لمعرفة المراد به عن طريق صلته[77]. فلو ذكرنا الشطر الأول من بيت المعري وقلنا: [والذي حارت البرية فيه] فلن نفهم المراد ولذهب تفكيرنا يبحث ويسأل عن ماهية هذا الذي حارت البرية فيه؟ فالاسم الموصول يدفعنا لمعرفة المراد به، عندها تأتي الصلة وهي قوله [حيوان مستحدث من جماد] فجملة الصلة تكشف كل الحجب وتبين المقصود.

وتحمل الأسماء الموصولة دلالات أخرى تكتسبها من خلال السياق التي تكون واردة فيه فقد تشعر أحيانا بنوع من التفخيم تقصد من أجله نحو قوله تعالى:(فغشاها ما غشى)[78].فيه تهويل للعذاب وتعميم لما أصابهم منه وقد أفاد الموصول هنا العموم[79].

-استهجان التصريح بالاسم الدال على ذات المسند إليه إن ثبت أنه منفر في معناه أولفظه:نحو قولك (الذي يخرج من أحد السبلين ناقض للوضوء) حيث لم يستسغ ذكر ما يخرج من السبلين لفحش معناه ولو فتشت في اللغة على ما يؤدي مثل هذه الوظيفة لن تجد إلا الموصول[80] .

-زيادة تقرير الغرض من الكلام نحو قوله تعالى[وراودته التي هو في بيتها] [يوسف: 23] فلآية جاءت لتقرير نزاهة يوسف عليه السلام .ولم يصرح باسمها ولا بامرأة العزيز سترا على الحرم[81] والتعبير عنه بالاسم الموصول لقصد ما تؤذن به الصلة من تقرير عصمة يوسف-عليه السلام-لأن كونه في بيتها من شأنه أن يطوعه لمرادها[82].هذا وقد يكون التعبير بالاسم الموصول لاستهجان التصريح بالاسم ،لقبح الفعل المنسوب إليها،أو لأن العادة جرت باستهجان التصريح بأسماء النساء،أو لأن السمع لايستسيغ لفظ (زليخاء) لكونه مركبا من حروف يستقبح السمع اجتماعها[83].

-التعليل: من ذلك قوله تعالى[يأيها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم] [البقرة: 21]حيث أفاد الاسم الموصول (الذي) في الآيةالتعليل،فالله عز وجل يأمر عباده بعبادته كونه خالقهم وخالق الذين من قبلهم،يقول

الألوسي «الموصول صفة مادحة للرب وفيها أيضا تعليل العبادة أوالربوبية»[84]

-تنبيه المخاطب على خطأ تصوُّرِه[85].ومنه قوله تعالى [إن الذين تدعون من دون الله عباد أمثالكم] [الأعراف: 194] . أي إن الذين تعبدونهم من دون الله مماثلة لكم من حيث أنها مملوكة لله تعالى مسخرة لأمره عاجزة عن النفع والضر[86].يقول ابن عاشور: «والمراد بالذين تدعون من دون الله: الأصنام فتعريفها بالموصول لتنبيه المخاطبين على خطإ رأيهم في دعائهم إياها من دون الله.»[87]

- الإشارة إلى أن الوصف الذي دلت عليه صلة الموصول هو علة بناء الحكم في الجملة ومنه قوله تعالى [إن الذين ءامنوا وعملوا الصالحات وأقاموا الصلاة وأتوا الزكاة لهم أجرهم عند ربهم] [البقرة: 277] أي هذا الجزاء الكريم لهم إنما هو بسبب اتصافهم بالإيمان والعمل الصالح وإيقام الصلاة وإيتاء الزكاة[88].

-الإيماء والإشارة إلى معرفة الخبر:

ومعنى هذا أن يذكر المتكلم شيئا في أول حديثه يستطيع أن يدرك الفطن ماسيجيئ بعده ومنه قوله تعالى[وقال ربكم ادعوني أستجب لكم إن الذين يستكبرون عن عبادتي سيدخلون جهنم داخرين][غافر: 60]فلو نظرنا على الصلة وهي قوله(يستكبرون) فإننا نستطيع أن نفهم منها فحوى الخبر ،وهو أن جزاء المستكبر الهوان والصغار[89].

والأغراض أو المعاني التي من أجلها الاسم الموصول كثيرة ومتعددة تدرك بالقريحة الجيدة والحس المرهف ويتطلب إعمال الفكر، لكن أشرنا إلى الأهم منها فقط قصد التمثيل لا الحصر. ويمكن القول إن الموصول الاسمي من المواضيع التي من الأحسن أن تخصص له دراسة مستفيضة، عن وروده في القرآن وكتب السنة وأشعار العرب ومنثورها، وتبيين الشيات البلاغية والدلالات التي يحملها الموصول الاسمي، وعن المعاني الكامنة تحته، والتي يمكن استجلاؤها من خلال معرفة الأغراض التي وضع لها وربطها با السياقات التي جاء فيها، وبهذا نتجاوز عد الموصول الاسمي مجرد اسم رابط فقط.

الهوامش:

[1] انظر: عباس حسن، النحو الوافي وربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة، ط3، دار المعارف، القاهرة، مصر:1984م، ج1، ص،255

[2] انظر: نفسه ص 341.

[3] عبد الله السهيلي، نتائج الفكر في النحو، (تح)عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، ط1، دار الكتب العلمية، لبنان،1992، ص179.

[4] ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، (تح)محمد محي الدين عبد الحميد، ط1، دار الخير، دمشق،1990، ص103

[5] انظر شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، (تح) يوسف حسن عمر، ج3، ط2، منشورات جامعة بنغازي، ليبيا،1996، ص،9/8.

[6] ابن مالك جمال الدين، شرح التسهيل، (تح)عبد الرحمان السيد، محمد بدوي، ط1، دار هجر، مصر:1990م، ج1، ص186.

[7] شرح الرضي، المرجع السابق ص5.

[8] ابن يعيش، شرح المفصل، (تح) مشيخة الأزهر، ط1، إدارة الطباعة المنيرية مصر: (د.ت)، ج3، ص138.

[9] نظر: ابن مالك جمال الدين، شرح التسهيل، (تح)عبد الرحمان السيد، محمد بدوي، ط1، دار هجر، مصر:1990م، ج1، ص186.

[10] : انظر: ابن يعيش، المرجع السابق ص170.

[11] : انظر: نفسه، ص 139.

[12] : انظر ابن يعيش ص 141.

[13] ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل، (تح)إبراهيم محمد عبد الله، ج1، ط1، دار سعد الدين، دمشق،2005، ص،460.

[14] جمال الدين الفاكهي، مجيب الندّا في شرح قطر الندى، (تح) مؤمن عمر محمد، ط1، الدار العثمانية للنشر، الأردن، ص،185.

[15] خالد الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، (تح)محمد باسل عيون السود، ج1، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت،200، ص150.

[16] الحسن بن قاسم المرادي، توضيح المقاصدوالمسالك بشرح ألفية ابن مالك، (تح)عبد الرحمان علي سليمان، ج1، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة،2001، ص،419.

[17] حاشيةالصبان على شرح الأشموني، (تح)طه عبد الرؤف سعد، ج1، (د، ط) المكتبةالتوقيفية، ص238.

[18] أوضح المسالك ص143.

[19] انظر: محمد بن أحمد ناظر الجيش، تمهيد القواعد بتسهيل الفوائد، (تح) علي محمد فاخر(وآخرون)، ج1، ط1، دار السلام، القاهرة،2008، ص659

[20] انظر المرادي ص 419.

[21] شرح التصريح ص 150.

[22] انظر ابن يعيش ص 141.

[23] انظر: ناظر الجيش، المرجع السابق، ص651.

[24] حاشية الصبان، المرجع السابق،243.

[25] الحسن المرادي، المرجع السابق، ص 424.

[26] أبو عبد الله بدر الدين، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت،2000، ص55.

[27] حاشية الصبان، المرجع السابق، ص،241.

[28] الحسن المرادي توضيح المقاصد، ص،424.

[29] جمال الدين الفاكهي، المرجع السابق، ص188/187.

[30] انظر: ابن الناظم، المرجع السابق، ص55.

[31] انظر ابن يعيش، المرجع السابق، ص 141.

[32] جلال الدين السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع(تح) أحمد شمس الدين، ج1، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت،1998، ص272.

[33] جمال الدين الفاكهي، المرجع السابق، ص188

[34]: حاشيةالصبان، المرجع السابق، ص، 246.

[35] انظر: ابن يعيش، المرجع السابق، ص145.

[36] المرادي توضيح المقاصد، المرجع السابق، ص429.

[37] عباس حسن، المرجع السابق، ص348

[38] حاشيةالصبان، المرجع السابق، ص 251

[39] انظر شرح التصريح، المرجع السابق، ص 160.

[40] ناظر الجيش، المرجع السابق، ص 686.

[41] انظر شرح التصريح على التوضيح، المرجع السابق، ص 160.

[42] انظر: ناظر الجيش، المرجع السابق، ص689.

[43] عبد المنعم الجوجري، شرح شذور الذهب، (تح)نواف بن جزاء الحارثي، ج1، ط1، نشره الجامعة الإسلامية المدينة النورة، السعودية،2004، ص304.

[44] انظر ابن يعيش، المرجع السابق، ص157/156

[45] شرح قطر الندى، المرجع السابق، ص 104

[46] انظر: ناظر الجيش، المرجع السابق ص679

[47] شرح التصريح 163.

[48] شرح التصريح المرجع السابق ص 164.

[49] انظر حاشيةالصبان المرجع السابق ص 256.

[50] شرح التصريح 163 المرجع السابق.

[51] : انظر شرح التصريح على التوضيح المرجع السابق ص 158.

[52] : انظر ابن يعيش المرجع السابق ص 145.

[53] انظر أوضح المسالك، المرجع السابق ص152.

[54] انظر أوضح المسالك المرجع السابق ص 152.

[55] انظر: همع الهوامع، المرجع السابق، ص،276.

[56] انظر حاشيةالصبان المرجع السابق ص266.

[57] انظر ابن يعيش المرجع السابق ص 145.

[58] شرح الرضي المرجع السابق، ص،10.

[59] ابن يعيش المرجع السابق: ص154

[60] محمد فاضل السامرائي، النحو العربي أحكام ومعان، (د، ط) دار ابن كثير،2014، بيروت، لبنان، ص،159.

[61] ناظر الجيش، المرجع السابق، ص647.

[62] ابن يعيش: المرجع السابق ص154

[63] عبد المنعم الجوجري، المرجع السابق، ص302؟

[64] حاشيةالصبان المرجع السابق ص 262.

[65] عبد السلام هارون، الأساليب الإنشائية في النحو العربي، ط2، مكتبة الخانجي، مصر،1979، ص33.

[66] انظر: عبد المنعم الجوجري، المرجع السابق، ص302.

[67] انظر: فخر الدين قباوة، إعراب الجمل وأشباه الجمل، ط5، دار القلم العربي، حلب،1989، ص،116.

[68] محمد فاضل السامرائي، المرجع السابق،157.

[69] ناظر الجيش المرجع السابق ص692

[70] الجوجري، المرجع السابق ص305.

[71] ابن هشام أوضح المسالك، المرجع السابق ص170.

[72] محمد فاضل السامرائي، المرجع السابق، ص162.

[73] ابن هشام أوضح المسالك، المرجع السابق ص171.

[74] : نفسه، ص175.

[75] : نفسه، ص176.

[76] انظر: ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل، المرجع السابق ص،461.

[89] ابن يعيش، شرح المفصل، (تح) مشيخة الأزهر، ط1، إدارة الطباعة المنيرية مصر: (د.ت)، ج3، ص138.

[89] أبو حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، (تح)عادل أحمد عبد الموجود و(آخرون) ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان:1993م، ج5، ص،294.

[89] أبو عبد الله بدر الدين، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت،2000، ص55.

[89] الحسن بن قاسم المرادي، توضيح المقاصدوالمسالك بشرح ألفية ابن مالك، (تح)عبد الرحمان علي سليمان، ج1، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة،2001، ص،419.

[89] انظر شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، (تح) يوسف حسن عمر، ج3، ط2، منشورات جامعة بنغازي، ليبيا،1996، ص،9/8.

[89] انظر: فخر الدين قباوة، إعراب الجمل وأشباه الجمل، ط5، دار القلم العربي، حلب،1989، ص،116.

[89] جلال الدين السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع(تح) أحمد شمس الدين، ج1، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت،1998، ص272.

[89] جمال الدين الفاكهي، مجيب الندّا في شرح قطر الندى، (تح) مؤمن عمر محمد، ط1، الدار العثمانية للنشر، الأردن، ص،185.

[89] حاشيةالصبان على شرح الأشموني، (تح)طه عبد الرؤف سعد، ج1، (د، ط) المكتبةالتوقيفية، ص238.

[89] خالد الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، (تح)محمد باسل عيون السود، ج1، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت،200، ص150.

[89] عباس حسن، النحو الوافي وربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة، ط3، دار المعارف، القاهرة، مصر:1984م، ج1، ص،255

[89] عبد السلام هارون، الأساليب الإنشائية في النحو العربي، ط2، مكتبة الخانجي، مصر،1979، ص33.

[89] عبد الله السهيلي، نتائج الفكر في النحو، (تح)عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، ط1، دار الكتب العلمية، لبنان،1992، ص179.

[89] عبد المتعال الصعيدي، البلاغة العالية، ط2، مكتبة الآداب، مصر،1991، ص71.

[89] عبد المنعم الجوجري، شرح شذور الذهب، (تح)نواف بن جزاء الحارثي، ج1، ط1، نشره الجامعة الإسلامية المدينة النورة، السعودية،2004، ص304.

[89] عيسى على العاكوب، المفصل في علوم البلاغة العربية، (د، ط) منشورات جامعة حلب، سوريا،2000، ص،114.

[77] : عبد الرحمن حسن، البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها، ج1، ط1، دار القلم دمشق،1996، ص،429.

[78] عبد المتعال الصعيدي، البلاغة العالية، ط2، مكتبة الآداب، مصر،1991، ص71.

[79] محمود الألوسي، روح المعاني في تفسير القرءان العظيم والسبع المثاني، (د، ط) دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان(د.ت) ج27، ص،71.

[80] عيسى على العاكوب، المفصل في علوم البلاغة العربية، (د، ط) منشورات جامعة حلب، سوريا،2000، ص،114.

[81] أبو حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، (تح)عادل أحمد عبد الموجود و(آخرون) ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان:1993م، ج5، ص،294.

[82] : محمد الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، (د، ط) الدار التونسية للنشر، تونس:1984م، ج12، ص،250

[83] محمد حسن شرشر، لباب المعاني، ج1، ط1، (د، ت) مصر،1985، ص133.

[84] الألوسي، المرجع السابق ج1، ص184.

[85] : عيسى على العاكوب، المرجع السابق، ص،115.

[86] الألوسي، المرجع السابق، ج9، ص،144.

[87] ابن عاشور، المرجع السابق، ج9، ص220.

[88]عبد الرحمن حسن، المرجع السابق، ص،434/433.

[89] فضل حسن عباس، البلاغة فنونها وأفنانها، ط4، دار الفرقان للنشر والتوزيع، الأردن،1997، ص،309.

[89] : عبد الرحمن حسن، البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها، ج1، ط1، دار القلم دمشق،1996، ص،429.

89 : محمد الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، (د، ط) الدار التونسية للنشر، تونس:1984م، ج12، ص،250

89 ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل، (تح)إبراهيم محمد عبد الله، ج1، ط1، دار سعد الدين، دمشق،2005، ص،460.

[89] ابن مالك جمال الدين، شرح التسهيل، (تح)عبد الرحمان السيد، محمد بدوي، ط1، دار هجر، مصر:1990م، ج1، ص186.

[89] ابن مالك جمال الدين، شرح التسهيل، (تح)عبد الرحمان السيد، محمد بدوي، ط1، دار هجر، مصر:1990م، ج1، ص186.

[89] ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، (تح)محمد محي الدين عبد الحميد، ط1، دار الخير، دمشق،1990، ص103